**المحاضرة السادسة**

**المواطنة والثقافة من خلال نشاط المجتمع المدني في الجوائر في المرحلة الكولونيالية:**

تميزت عملية بناء و إعادة هيكلة المجتمع الجزائري منذ الاستقلال (1962) إلى غاية 1989، بمنطق احتكار السلطة و التصور الشمولي للمجتمع بزعامة الدولة، التي كانت تعتبر نفسها الفاعل الرئيسي و الوحيد في إجراء التغييرات الاقتصادية و الاجتماعية

عمدت الدولة، التي تحقق مبتغاها، إلى خلق أشكال من التجنيد و التأطير الاجتماعيين ، كالمنظمات الجماهيرية و الاتحادات المهنية قصد المراقبة عن قرب و تطويق مختلف الفئات الاجتماعية و خاصة تلك التي تحاول أن تنشط داخل تنظیمات مستقلة، أي خارج الاطار المؤسساتي الرسمي و الإيديولوجي ، ولكن في بداية التسعينات و بتزامن مع عهد الانفتاح و الإصلاحات التي عرفها كل من المعسكر الاشتراکی و بعض بلدان الجنوب. و تبعا لأحداث أكتوبر (1988) الأليمة و تأزم الوضع الاقتصادي و السياسي والأمني في الجزائر: أجبرت كل هذه العوامل الدولة على الاقتناع بضرورة تليين النهج الاحتكاري التسلطي و إعطاء الفرصة لمختلف شرائح المجتمع کي تشارك و تساهم بطرق حرة و دون وصاية مؤسساتية في تسيير و تشييد البلاد من أجل تحسين أوضاع و ظروف حياة المواطنين.

لقد مكنت الإصلاحات المؤسساتية و السياسية من حدوث انفجار فريد من نوعه في تاريخ الجزائر المستقلة للظاهرة الجمعوية و بالتحديد بعد صدور قانون 4 ديسمبر 1990 المتعلق بشروط انشاء و تنظيم الجمعيات السياسية وغير السياسية. و بالفعل، عرف الفضاء الجمعوي ظهور عدد كبير من الجمعيات التقليدية الاجتماعية و الخيرية و كذا الجمعيات العصرية التي انكبت مجالات تدخلها و اهتماماتها نحو قطاعات جديدة مثل حقوق الإنسان، حقوق المرأة، الدفاع عن ة، الدفاع عن اللغة الأمازيغية، الحقوق المهنية و حقوق ضحايا الإرهاب و المفقودين إلخ...

نحاول ان نتعرف على واقع الظاهرة الجمعوية في الجزائر من خلال فهم نمط تشكل نحاول التعرف طريق الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما هو معنی و مغزی هذا التكاثر الهائل للجمعيات؟ أهو إجابة على الاجتماعية التقليدية مثلا؟

2- هل هذه الظاهرة تنبئ فعلا ببروز تحولات جذرية في النظام السياسي المجتمعي قطيعة حقيقية و ديناميكية مخالفة لنمط تسيير الدولة السابق والذي تميز بدولنة (Etatisation de la société) و وصول الدولة السخية إلى مرحلة الإشباع ؟

3- من خلال تحليلنا لخصائص الجمعيات و نمط هيكلتها، نتساءل عن وزنها و مستوى تجذرها في المجتمع ، و مكانتها و تأثيراتها في القوى الاجتماعية؟

4- هل يمكن أن نعتبر الظاهرة الجمعوية في الجزائر إطارا مناسبا و مميزا و منظما لإرساء و ثقافة المشاركة السياسية ؟ ممارسة الثقافة الديمقراطية التي بموجبها يفسح المجال لظهور مجتمع مدني فاعل "

للإجابة على هذه التساؤلات، سنتناول بالتفصيل ثلاثة محاور أساسية و متكاملة وهي: 1- الملامح و الخصائص الرئيسية للجمعيات. 2- المكونات السوسيولوجية لإطارات و مسؤولي الجمعيات. 3- موقف و تمثلات مسؤولي الجمعيات للعمل الجمعوي و وضعه الحالي و المستقبلي.

يعتبر تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر حديث العهد ولم يحض باهتمام كبير من طرف الباحثين. و يمكن إبراز ثلاث مراحل رئيسية و مختلفة طبعت الحركة الجمعوية في الجزائر نوجزها فيما يلي :

1. المرحلة الكلونيالية

عرفت هذه المرحلة ظهور عدة جمعيات تقليدية من نوع كموني، إثني و ديني (كالزوايا مثلا) في بداية القرن العشرين على وجه التحديد، و اقتصر مجال تدخلها عموما على النشاط الأخلاقي، الخيري، التعاوني ذي المنفعة العامة ك "التويزة" مثلا، و كثيرا ما عمدت الرأسمالية الكلونيالية الى تهميش هذه الجمعيات أو استعمالها خدمة لمصالحها و ترسيخ تواجدها و بسط نفوذها.

تلتها بعد ذاك أشكال جديدة من الجمعيات : نخبوية مختلطة (جزائرية / أوروبية)، حضرية و اندماجية، ثم بعدها جمعيات جزائرية أهلية مطالبة بهويتها المسلمة ومعارضة للتواجد الاستعماري، نشطت و ناضلت داخل الجمعيات الرياضية و الثقافية على وجه الخصوص.

إضافة إلى التجمعات القبلية، وجدت تنظیمات أو تشکیلات محلية كانت تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي عن السلطات المركزية كالمساجد وتجمعات الصناع والتجار والتي أدت أحيانا دور الوساطة بين السلطة والمجتمع، وهذا ما قامت به بصفة خاصة مؤسسة الزوايا من تنظيم للجهاد، وتأطير نفسي للأعضاء، وحمايتهم، وتوفير السكن والغذاء والتربية والتعليم والعمل .

إن هذا الدور الذي تحقق للزوایا ناجم عن حالة الاستقلال التي كان يتمتع بها التنظيم الاجتماعي المحلي سیاسيا، حيث أن الروابط مع المركز كانت ضيقة جدا، ومن ثم تمتع الزعماء المحليين بالانفراد في التسيير، وقدرتهم على خلق تضامنات وتحالفات على مستوى الجماعات القبلية والريفية .

وفي هذا السياق يمكن النظر إلى العصبيات الجهوية (بما في ذلك أشكال التضامن القبلي والعشائري والطائفي) باعتبارها أشكالا بدائية للدفاع الاجتماعي المدني في مواجهة الدولة الكولونيالية، رغم أنها أشكال تحمل في طياتها نوع من الشمولية الداخلية، إذ أن التنظيمات القبلية والعشائرية والطائفية كانت في ظل تجارب عديدة أداة للشمولية، ولتقوية ساعد الدولة مقابل الحصول على مزايا محددة للقبيلة أو العشيرة أو الطائفة (أحمد شكر الصبيحي، 2000: 86).

بيد أن دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر، أحدث تغيرات مفتعلة على مستوى التشكيلة الاجتماعية التي تعرضت إلى عملية تفكيك اجتماعي تذكر بالعملية التي جرت في أوروبا جراء أو (نتيجة) التراكم الأولي لرأس المال" (عدي الهواري،(07:1983

ذلك أن المستعمر قد حاول أن يعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية في الجزائر وفق تطور الرأسمالية الأوروبية، وتحقيقا لأغراضها، وقد كان يملك الوسائل الكافية للقيام بهذه المهمة، بما في ذلك المعرفة السوسيولوجية وقوة السلاح، ومركزية السلطة (م.ح. دیاب 1999: 299).

 مظاهر التطوع الإجتماعي قبل الإستعمار:

"التويزة" عمل جماعي تطوعي يقوم به كل رجال القرية أو الدشرة أو العروش في مناسبات الحصاد، الحرث، جني المحاصيل الزراعية، والأعمال التضامنية الجماعية الخاصة (المنازل الفردية أو العامة (المساجد) ... إلخ.

ولكي تتحقق ثقافة المواطنة بين ثنايا جماعة بشرية تقتضي تحقق البعد الانساني والاجتماعي الأصيل السابق على البعد السياسي، كون البعد الأول مثل الأولي لخلق المجتمعات (هند عروب، 2006 :178). الدولة السوسيولوجية

***المجتمع المدني الجزائري وإشكالية تأسيس ثقافة المواطنة العيش المشترك حيث يتقاسم فيه الأفراد الحقوق والواجبات***

يؤكدهاني الحوراني أن المعنى المعاصر لثقافة المواطنة يقوم على عدة عناصر أهمها: خلق رابطة روحية وثقافية عبر الزمن مع المكان، من خلال الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي للأفراد، أي تاريخ المواطنين أنفسهم، وخبراتهم وتجاربهم وثقافتهم المادية والمعنوية. : بث روح المسؤولية تجاه الحيز المكاني للوطن، والحرص على استدامة موارده الطبيعية والثقافية والمعنوية، باعتبارها ملكا مشتركا بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

من هنا تاسست إدارة العلاقة بين المواطنين أنفسهم، فالوطن ليس مجرد رقعة أرض، وإنما هو أيضا علاقات بين المواطنين. : تعزيز ثقافة التضامن في مواجهة التحديات المشتركة، وتنمية الثقافة الحقوقية للمواطن والتدرب على ممارسة حقوقه وواجباته (هاني الحوراني،2012).

حيث أن ثقافة المواطنة هي ثقافة الحياة بأبعادها ورموزها ومعانيها المتنوعة، وهي ثقافة البناء والتعمير، وثقافة الوحدة والتعاون والاندماج في حركة الحياة الواحدة، وهي إلى ذلك ثقافة الاستقرار والسلام لأنها تلغي الفروقات والامتيازات وتعمق قيم العدالة والمساواة، والتآخي بين أبناء الوطن الواحد (زهير فیاض، 2012).

هذه الفكرة يدعمها آلان توران Alain Touraine بقوله أن موضوع المواطنة يعني البناء الحر والإرادي لتنظيم اجتماعي يوفق ما بين القانون وتنوع المصالح واحترام الحقوق الأساسية، وبدلا من التماهي ما بين المجتمع والأمة، فإن فكرة المواطنة تهب الديمقراطية معنا ملموسا، إنه بناء مجال سياسي غير منسوب للدولة و غیر تجاری .(105: 1994,Alain Touraine) التعريف الإجرائي:

المواطنة هي عملية مشاركة المواطنين جميعا بفعالية في الحياة السياسية العامة مجتمعهم ودولتهم، وبذلك تشكل البنية الأساسية في النسيج المجتمعي المتكامل وبقطع النظر عن الاختلافات بين المواطنين (الثقافية والطبقية والسياسية والعقائدية) حيث يتجلى تمسك هذا النسيج الاجتماعي بأنظمة المجتمع وقوانينه، وتضمن المواطنة في المقابل حقوق كل مواطن في العمل والعيش المشترك الآمن في إطار التعاون والمساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (عيسى الشماس، 2008 :43).

 ثقافة المواطنة la culture de la citoyenneté • الدلالة النظرية:

تعتبر ثقافة المواطنة من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في الدول السابقة للنهج الديمقراطي، والاعتراف بحقوق الإنسان المواطن) وما يترتب عليها من حقوق المواطنة كالعدالة، والمشاركة، والاعتراف بالآخر، وحق التجمع في مؤسسات مدنية .

وحسب إبراهيم عبد الله غلوم فإن ثقافة المواطنة تعني: :أولا- أن الديمقراطية هي ذلك التمثل الخلاق للتنوع والتباين، وهي الإدارة السياسية المتوازنة للاختلاف وللتعددية الثقافية، التي يفرضها المجتمع المدني. : ثانيا- أن العمليات الثقافية التي تنتجها أفكارا أو مواقف أو سلوكيات هي التي تشکل دینامیات الديمقراطية. : ثالثا- ما يحرر قيم الحياة الديمقراطية ليست دعاوى الدولة أو دعاوى الأحزاب وشعاراتها في الحرية والمساواة، وإنما الذي يحرر تلك القيم هو ثقافة تعترف بالآخر .